كتاب إعراب القرآن

المنسوب إلى الزجاج

هو

كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني

الدكتور محمد الدالي

لم ينته إلينا من هذا الكتاب فيما أعلم إلا نسخة وحيدة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٥٢٨ تفسير . وهي نسخة قديمة كتبها أبو الحسن سالم بن الحسن بن إبراهيم الخازمي بمدينة شيراز سنة ٦١٠ هـ .

ذهبت منها الورقة التي تحمل اسم الكتاب وصاحبه ، وذهب أيضاً صدر مقدمته . فجاء بعضهم وجعل في أوله ورقة كتب عليها بخط يباين خط ناسخ الكتاب « إعراب القرآن للزجاج »[1] .

وعن هذه النسخة أخرج الأستاذ إبراهيم الأبياري هذا الكتاب . وكان قد مضى في طبعه واثقاً بما جاء في ورقة العنوان الملحقة بالأصل من اسم الكتاب ونسبته إلى الزجاج مطمئناً إليه ، ثم خالجه الشك في ذلك ، فألمح إليه فيما سمّاه « تمهيد لاتقديم » في صدر هذا القسم الأول من الكتاب[2] ؛ ولهذا مازاد في عنوان الكتاب فسماه « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » .

---

(١) انظر خاتمة هذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ٣ / ٩٦٨ ، وكلام الأستاذ الأبياري فيه ٣ / ١٠٩٠ ، ١٠٩٦ .

(٢) انظر مقالة الأستاذ النفاخ الأولى الآتي ذكرها ، ص ٨٤١ منها .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أمّا نسبته إلى الزجاج فقد دفعها الأستاذ الأبياري في الفصل الذي عقده لـ « مؤلف الكتاب » في آخر هذا المطبوع ٣ / ١٠٩٦ ـ ١٠٩٨ ، وما ذكره حق صحيح . ثم رجّح أن يكون مؤلف الكتاب مكّي بن أبي طالب القيسي ، فترجمه . وهو قول مدفوع لايثبت على النظر .

وقد تصدى أستاذنا شيخ العربية في بلاد الشام العلامة أحمد راتب النفاخ لهذا الكتاب في مقالتين فذتين نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الأولى في المجلد ٤٨ جـ ٤ / ٨٤٠ ـ ٨٦٣ عام ١٩٧٣ ، والثانية في المجلد ٤٩ جـ ١ / ٩٣ ـ ١١٢ عام ١٩٧٤ .

عقد أولاهما لتحقيق نسبة الكتاب ، ودفع فيها نسبته إلى مكّي بما لامزيد عليه . وكان ـ حفظه الله ـ خطر له أن يكون مؤلف الكتاب أبا الحسن علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي المعروف بـ « جامع العلوم »[٣] (ت ٥٤٣ هـ) ، ووجد له شواهد تقوّيه ، ثم لما وقف على كتاب « الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة » لجامع العلوم طالعه « بأمور تقطع الشك باليقين ، وتدلّ دلالة لاتعلق بها شبهة أن مؤلفه هو مؤلف الكتاب الآخر أيضاً »[٤] فذكر أربعة أمور تُكره كلَّ قارئ لكلامه على التسليم بما قال .

وعقد ثانية المقالتين لتحقيق اسم الكتاب ، وقال في صدرها : « ... وأغلب ظني أنّ اسمه الصحيح الجواهر . وذلك أني رأيت مؤلفه أكثر في

---

(٣) عرّفت به تعريفاً موجزاً وذكرت مصادر ترجمته في مقالتي : « جولة جامع العلوم الأصبهاني الباقولي مع أبي علي الفارسي في الحجة » المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٤ جـ ٣ / ٣٩٢ ـ ٤١٦ .

(٤) المقالة الأولى ص ٨٥٠ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« الكشف » من الإحالة على كتاب له بهذا الاسم ، وكلامه يدل على أنه معقود بأبواب ، وكل ماأحال عليه من أبوابه ومسائله مما اشتمل عليه هذا الكتاب ... » فذكر أحد عشر نصّاً ثم قال : « فالأرجح عندي أن هذا المطبوع إنما هو الجواهر »[٥] .

فصاحب هذا الكتاب هو جامع العلوم يقيناً[٦] ، واسمه الصحيح الجواهر على الأرجح عند أستاذنا .

وقد حَبّب إليَّ جامعَ العلوم ، على حدّة طبعه وشدة إعجابه بنفسه واعتداده بعلمه ، فاتخذتُه خدناً وصاحباً خمس سنين ، وكتبت عنه دراسة شاملة وحققت كتابه « الكشف »[٧] . وتناولتُ بالدراسة كتابه « شرح اللمع »[٨] لابن جني وهو من أَجَلّ شروحه ، وفصّلت القول في كتابه« الجواهر » وقطعت في دراستي له أنه هو هذا الكتاب المطبوع باسم

---

(٥) المقالة الثانية ص ٩٣ ، ١٠٩ .

(٦) وعلى أن كلام الأستاذ في مقالتيه غاية في الوضوح فقد وهم الدكتور محمود الطناحي فيما وعاه من كلامه فيهما ، فجعل معنى ماقاله الأستاذ في تحقيق اسم الكتاب لما قاله في تحقيق اسم صاحبه ، فذكر في مقدمة تحقيقه لـ « كتاب الشعر » لأبي علي الفارسي ص ٩٦ أن الأستاذ انتهى « إلى أن مؤلف الكتاب يوشك أن يكون علي بن الحسين بن علي الضرير الأصبهاني الباقولي ... » إلى آخر ماذكره . والأستاذ كما علمت قطع بأنه مؤلف الكتاب ، واسم الكتاب على الأرجح ـ وهو ماعبّر عنه الدكتور بـ « يوشك أن يكون » ـ الجواهر .

(٧) انظر « الكشف ، لجامع العلوم الأصبهاني ـ تحقيق ودراسة » . وهي رسالة جامعية نلت بها درجة الدكتوراه في النحو والصرف ، بمرتبة الشرف ، من جامعة دمشق ١٩٨٧ ؛ والإحالة عليها في هذه المقالة . والأرجح أن اسم هذا الكتاب « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » وبهذا الاسم يطبع في مجمع اللغة العربية بدمشق ، ولعلنا نفرغ من طبعه هذا العام إن شاء الله .

(٨) لم ينته إلينا منه إلا نسخة يتيمة ، ولم تكن بين يدي أستاذنا النفاخ ، فلم يفد منها .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، ثم عرضت أبوابه التسعين وقسمتها باعتبار العلم الذي تدخل فيه إلى خمسة أقسام هي أبواب علم النحو ، وعلم الصرف ، وعلم القراءات ، وعلوم البلاغة ، وعلم اللغة ؛ وذكرت أبواب الكتاب التي تدخل في كل قسم منها ، وتكلمت على بناء الكتاب ووضع أبوابه ، ثم بيّنت طريقة تأليفه ومصادره وشواهده وشخصية مؤلفه فيه ، ثم قوّمته ، ووصفت حال الكتاب المطبوع وذكرت في هذا الباب أشياء .

مضت سنوات عديدة على ذاك الكلام النفيس العالي الذي كتبه الأستاذ النفاخ بأسلوبه المحكم المتميز ، وسُنَيَّات على ماكتبته في رسالتي . وما كنت أنوي نشر شيء في هذا الباب ـ أعني تحقيق نسبة الكتاب واسمه ـ لأن ماانتهيت إليه يوافق جلَّ ماانتهى إليه الأستاذ وناهيك بكلامه .

ثم وقفتُ في رمضان من هذا العام ١٤١٠ هـ / أيار ١٩٩٠ م على الكتاب مطبوعاً طبعة ثالثة[٩] (١٩٨٦) ، وهي مصورة عن الأولى ، وعنوانها هو عنوانها ، ونصُّها هو نصُّها ، وكلام المحقق الأستاذ الأبياري في خاتمة الجزء الثالث في الكلام على نسبة الكتاب هو كلامه الأول . لكنه لم ير إخلاء هذه الطبعة من فائدة ما ، فقال :[١٠] « غير أن هذه الأبيات الثلاثة الفائية القافية[١١] التي جاءت في المقدمة ولم يعزها المؤلف لقائل ،

---

(٩) طبعته دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة . وقد أرخت « كلمة الختام » بعام ١٩٨٢ ، والظاهر أنه تاريخ طبع الطبعة الثانية منه .

(١٠) انظر خاتمة هذا المطبوع ص ١٠٩٩ ـ ١١٠٠ .

(١١) وهي :

أحببِ النحـــــوَ من العلم فقـــــــد يـــــــدركُ المرء بـــــــه أعلى الشُّرف

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والتي أشرنا في الحاشية هناك[١٢] إلى أنها جاءت معزوّة إلى جامع العلوم علي بن الحسين ، وعلي بن الحسين هذا كانت وفاته سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (٥٤٣ هـ) وهذا ماينفي نسبه الكتاب إلى مكي ، إذ وفاة مكّي كانت كما علمت سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (٤٣٧ هـ) . غير أن صاحب معجم الأدباء بتعقيبه الذي سقناه هناك في الحاشية عن البيهقي دفع أن تكون الأبيات من إنشاء جامع العلوم علي بن الحسين وإنما هي من إنشاده ، وهذه تعني أن الأبيات لسابق » . ثم ألمّ بما ذكره الأستاذ النفاخ في مقالته الأولى ، فقال : « ولكن هذا التعقيب من ياقوت لم يقنع به الأستاذ أحمد راتب نفاخ في مقاله الذي نشره في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ،[١٣] ورأى أن هذا الكتاب لجامع العلوم ، وقوّى هذا عنده ... » فألمّ ببعض ماذكره الأستاذ النفاخ ، ولم يبين رأيه فيه . وفيما قاله الأستاذ الأبياري في أداء معاني كلام الأستاذ النفاخ أشياء ماكانت لتقع لو حكاه على وجهه . ولا أتوقف إلاّ عند قول الأستاذ الأبياري : « ولكن هذا

= إنما النحويُّ في مجلسه ... كشهاب ثاقب بين السَّدَف
يخرُج القرآن من فيه كما ... تخرج الدرة من بين الصَّدف

قال الأستاذ النفاخ (المقالة الاولى : ٨٤٨) : « وهذه الأبيات قد نسبها إلى الجامع المذكور من ترجموا له ، وهم ياقوت في معجم الأدباء ١٣ / ١٦٤ ـ ١٦٧ ، والقفطي في إنباه الرواة ٢ / ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ، والصلاح الصفدي في نكت الهميان ص ٢١١ ، والفيروزابادي في البلغة ص ١٥٥ ، والسيوطي في البغية ص ٣٣٥ ، والخونساري في روضات الجنات ص ٤٨٥ » ا هـ . ولا أعرف مصدراً غيرها ذكر الأبيات .

(١٢) لم يكن الأستاذ الأبياري قد عرف شيئاً عن الأبيات في الطبعة الأولى فلم يكتب شيئاً في التعليق عليها ، فأخذ في هذه الطبعة مما ذكره الأستاذ النفاخ ؛ ولم يذكر الأستاذ الأبياري فيها تعقيب ياقوت !!

(١٣) أحال الأستاذ الأبياري على مجلة المجمع جـ ٤ م ٤٨ / دمشق ١٩٧٣ م .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التعقيب من ياقوت لم يقنع به الأستاذ أحمد راتب نفاخ » . فقد قال الأستاذ النفاخ عقب مانقلته من كلامه في تخريج الأبيات الفائية في الحاشية ، (١١) مانصُّه : « غير أن ياقوتاً ـ وقد نقل ترجمة الرجل عن كتاب الوشاح لأبي الحسن البيهقي ، وعليه عوّل فيما يظهر الآخرون ـ حكى نسبة الأبيات إليه بصيغة التمريض ، وقال عقبها : « قال البيهقي : وبعد ذلك تحقق أن هذه الأبيات من إنشاده لامن إنشائه » . وسها عن ذلك الباقون . ومن ثم قوي في نفسي أنه لايبعد أن يكون هو مؤلف الكتاب ، وأن يكون البيهقي عنى إنشاده الأبيات في مقدمته ... » ا هـ . هذا نصّ كلام الأستاذ النفاخ ، وذاك كلام قيل في أداء معناه !! ولا موضع فيه يمكن أن ينتزع منه معنى يؤدي عنه قول الأستاذ الأبياري : « هذا التعقيب من ياقوت لم يقنع به الأستاذ أحمد راتب نفاخ » .

ثم تلا كلام الأستاذ الأبياري هذا ماكان في الطبعة الأولى ، وهو ترجمة مكّي الذي رجّح الأستاذ الأبياري أنه مؤلف الكتاب ، وكأن شيئاً لم يكن ، سبحان الله .

إن موقف الأستاذ الأبياري من كلام الأستاذ النفاخ عجيب غريب يعسر تفسيره . فلو كان قانعاً به لوجب أن يغير أشياء كانت في الطبعة الأولى ، ويترجم جامع العلوم ، ويحذف ترجمة مكي و .... ، وكان ينبغي أن يكون له شأن آخر إن كان لم يرضه ولم يقنع به .

جاء الكتاب في طبعته الثالثة ، وصنيع الأستاذ الأبياري فيها ليذكّراني بما طويته من أمر هذا الكتاب وليلحا علي في نشره .

فذكرتُ في مقالتي هذه في تحقيق نسبة الكتاب واسمه مااجتمع لدي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في هذا الباب من أمور تقطع بأن مؤلفه هو جامع العلوم ، ومن نصوص تقطع بأن اسمه الجواهر ، فيها ماذكره الأستاذ النفاخ وفيها مالم يذكره ، وبدا لي في بعض المواضع غير ماذكره ، فذكرتُ مارأيته من غير أن أذكر ماذهب إليه لئلا أخرج عما قصدت إليه ههنا . وقد اختلفت جهتنا الكلام في تحقيق اسم الكتاب ، فالكلام عند الأستاذ مبني على الرجحان ، وهو عندي مبني على القطع واليقين .

١

تحقيق نسبته إلى جامع العلوم

أمّا أن يكون مؤلف هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » هو مؤلف « الكشف » و « شرح اللمع » جامع العلوم الأصبهاني = فهو ما تحقّقه وتدل عليه دلالة قاطعة لايأتيها الشكُّ أربعة أمور[١٤] :

● الأمر الأول ، وهو أبْيَنُها دلالة : إحالةُ صاحب الكشف وشرح اللمع [في بسط كثير من المسائل على كتب من كتبه أُحيل عليها في هذا المطبوع بما يدل على أنها من كتب صاحبه أيضاً ، بل إن عبارات الإحالة عليها فيها كثيراً ماتكون متطابقة أو متقاربة . وجملة ذلك أربعة كتب ، وهي الاستدراك على أبي علي ، والبيان في شواهد القرآن ، والخلاف بين النحاة ، والمختلف][١٥]

أما « الاستدراك على أبي علي » فذكره بهذا الاسم في آخر الكشف ص ٩٦٣ ، واقتصر منه على « الاستدراك » ص ٧٨٠، ٩٠٣ ، وسمّاه

(١٤) ذكرها الأستاذ النفاخ .

(١٥) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج ٤٨ : ٨٦١ ـ ٨٦٢] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« المستدرك » ص ٣٨٥ ، و « المسائل المأخوذة على أبي علي » ص ٦٦٦ ، ٧٢٢ ، ٧٧٥ . قال في الإحالة عليه في الكشف ص ٧٨٠ : « وقد تقدم في الاستدراك » ، و ص ٩٠٣ : « وقد أشبعت القول فيه في الاستدراك » ، و ص ٣٨٥ :« وقد ذكرناه في المستدرك » ، و ص ٦٦٦ : « وليلحق هذا بالمسائل المأخوذة عليه » ، و ص ٧٢٢ : « فينبغي أن نورده في ذلك الكتيب في المسائل المأخوذة عليه » ، و ص ٧٧٥ : « وقد ذكرنا ذلك في المسائل التي على أبي عليّ » . وأُحيل عليه في الكتاب الآخر المطبوع [باسم إعراب القرآن] بقوله ص ٦٤٠ : « وقد بيّناه في الاستدراك » ، و ص ٦٨٤ : « وقد ذكرنا مافي هذا في البيان والاستدراك » ، و ص ٨٣٥ : « وقد ذكرنا في المستدرك أن هذا ... » .

وأمّا « **البيان في شواهد القرآن** » فقد ذكره المؤلف بهذا الاسم في الكشف ص ٧٤٩ (وفيه : بشواهد) ، ٩٦٣ ، واقتصر منه على « البيان » في باقي المواضع . قال في الإحالة عليه في الكشف ص ٩٨ : « وقد ذكرته في البيان » و ص ٢٠٠ : « ذكرته في البيان » ، و ص ٣٥٦ : « وقد ذكرناها في البيان » ، و ص ٣٧٧ : « وإن أردت البيان فعليك بكتاب البيان » ، و ص ٤٠٠ : « وقد ذكرناه في البيان » ، و ص ٤١٠ : « وقد فسرنا هذه اللفظة في أول كتاب البيان » ، وص ٧٤٩ : « وقد ذكرنا مافي هذا في البيان بشواهد القرآن » ، و ص ٧٨٩ : « وقد ذكرت هذه الآية في البيان بجميع مايتعلق بها » ، و ص ٧٩٣ : « وقد تقدم هذا في البيان » . وأُحيل عليه في الكتاب الآخر [المطبوع باسم اعراب القرآن] بقوله ص ٥٩٤ : « وقد ذكرنا هذا في البيان » ، و ص ٦٧٩ : « وقد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

نبهتك على الأبيات في البيان » ، و ص ٦٨٤ : « وقد ذكرنا مافي هذا في البيان والاستدراك » .

وأمّا «**الخلاف بين النحاة**» فذكره المؤلف بهذا الاسم في شرح اللمع اللوح ١٥٤ / ١ ، واقتصر منه على « الخلاف » في موضعين منه وفي الكشف . قال في الإحالة عليه في شرح اللمع ، اللوح ١٥٤ / ١ : « وقد ذكرنا هذا في الخلاف بين النحاة » و اللوح ٩٥ / ١ : « وقد ذكرناه في الخلاف » واللوح ١٠١ / ٢ : « وقد ذكرنا هذا مستقصى في الخلاف » . وقال في الإحالة عليه في الكشف ص ١٧٧ : « وقد ذكرنا في الخلاف ماهو أتمّ من هذا » ، و ص ٥٦٢ : « وهذا الكلام قد استقصيناه في الخلاف » ، و ص ٨٧٧ : « وقد استقصينا هذا في الخلاف » . وأحيل عليه في الكتاب الآخر [المطبوع باسم اعراب القرآن] بقوله ص ١٠٦ : « وحجاجهم مذكور في الخلاف » ، و ص ٤٧٧ : « وقد ذكرنا وجه كلّ قول في الخلاف » ، و ص ٦٥٥ : « وقد ذكرنا هذه المسألة في الخلاف » ، و ص ٦٥٨ : « وقد استقصينا هذا في الخلاف » ، و ص ٨٨٠ : « وقد ذكرت وجه كل قول في الخلاف » ، و ص ٩٢٩ : « ذكرته في الخلاف » .

وأما « **المختلف** » فقد قال في الإحالة عليه في الكشف ص ٧٤١ : « وقد ذكرنا في المختلف مافي هذا » ، و ص ٨٤٥ : « وقد ذكرنا هذا في المختلف » ، وفي شرح اللمع ، اللوح ٩٢ / ٢ : « وقد ذكرنا هذا في المختلف مستقصى » . وقد أُحيل عليه في الكتاب الآخر بقوله ص ١٢٨ : « وقد ذُكر حجاج هؤلاء في المختلف » ، و ص ١٥٩ : « وقد ذكرته في المختلف » .

● الأمر الثاني : تطابق الكلام على غير قليل من الآي والمسائل

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المتعلقة بها في الكشف وهذا المطبوع تطابقاً تامّاً ، وتقاربُه في كثير من ذلك [تقارباً يتجاوز التشابه العارض ويقطع بأن الكتابين من تأليف رجل واحد . بيد أنه قد يبسط في أحدهما معنى أجمله في الآخر ، أو يجمع في موضع من أحدهما مافرقه في مواضع من الآخر تبعاً للمنهج الذي أخذ به في كل منهما][16] .ومن أمثلة ذلك :

١ ـ الكلامُ على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم لا يُؤْمِنونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦] في الكشف ١١ ـ ١٢ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٧١ ـ ١٧٢ .

٢ ـ والكلامُ على قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ ﴾ [سورة البقرة : ٣٢] في الكشف ٢٢ ، والكتاب الآخر المطبوع ٥٣٩ ـ ٥٤٠ .

٣ ـ والكلامُ على قوله تعالى : ﴿ وقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [سورة البقرة : ٥٨] في الكشف ٣١ ـ ٣٢ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٧٢ .

٤ ـ والكلامُ على قوله تعالى : ﴿ ومَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذي يَنْعِقُ بِما لايَسْمَعُ إلا دُعَاءً ونِدَاءً ﴾ [سورة البقرة : ١٧١] في الكشف ٩٣ والكتاب الآخر المطبوع ٤٧ .

٥ ـ والكلامُ على قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ولا عَادٍ فلا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣] في الكشف ٩٤ ـ ٩٥ والكتاب الآخر المطبوع ١٣ ، ٢٠ ، ٤٨٦ ـ ٤٨٩ .

٦ ـ والكلامُ على قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وأَداءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] في الكشف ٩٨ ـ ٩٩ ، والكتاب الآخر المطبوع ٥٥٦ ـ ٥٥٩ ، ٢٢ ـ ٢٣ ، ٤٨ ـ ٤٩ ،

(١٦) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج ٤٨ : ٨٥٠] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١٠٩ .

٧ ـ والكلامُ على قولـه تعـالى : ﴿ وأَوْرَثْنَـا القَـوْمَ الَّـذِينَ كانُـوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشارِقَ الأَرْضِ ومَغارِبَها الَّتِي بَارَكْنَـا فِيهـا ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٧] في الكشف ٣٢٩ ـ ٣٣٠ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٢٥ ـ ١٢٦ .

٨ ـ والكلامُ على قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [سورة طـه : ٦٣] في الكشف ٥٣٦ ـ ٥٣٧ ، والكتاب الآخر المطبوع ٩٣٣ .

٩ ـ والكلامُ على قولـه تعـالى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَـابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ ﴾ [سورة الحديد : ٢٩] في الكشف ٨٥٠ ـ ٨٥١ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٣٤ .

وفي الكتابين من ذلك أشياء كثيرة تغني الأمثلة السابقة عن التكثر بذكرها .

ويؤيّد ماذكرناه من أن هذه النصوص وأشباهها تقطع بأن الكتابين من تأليف رجل واحد ظاهرتان أُخريان :(١٧)

أولاهما : اتّفاقُ الكتابين في العبارة عن « المبني للمفعول » أو « لما لم يسمَّ فاعلـه » بـ « المُرَتَّب للمفعول » ، ولا أعرف ذلـك في غيرهمـا . جـاء ذلـك في الكشف ١٢٤ ، ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٢٧٦ ، ٤٤٨ ، ٦١٠ ، ٦٨٢ ، ٧٨٨ ، ٨٤٦ ، ٨٥٨ . ومما جاء من ذلـك في الكتـاب الآخر المطبوع مـاجـاء فيـه ١٧ ، ١٩٨ ، ٢٦٦ ، ٣٠١ ، ٤٦١ ، ٨١٥ .

وثـانيتهما : تَرَدُّدُ عبـارات في الكتـابين هي ممـا جرى عليـه رجـل واحد ، ولا يكون مثلها من قبيل الاتفاق المحض . ومن ذلك :

١ ـ قوله في الكشف ٧٩٦ : « ولكنهـا تخفى إلا على البُزّل الحُذّاق »

(١٧) ذكرها الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج ٤٨ : ٨٥٥ ـ ٨٥٧] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وفي الكتاب الآخر المطبوع ٩٠٥ « وربما يشكل على البزل الحذاق » .

٢ ـ وقولُه في الكشف ٤٥٥ : « ثم فار فائره » وقولُه فيه أيضاً ٥٩٠ : « ففار فائر القوم » ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٥٧٨ : « وفار فائر أحدهم » .

٣ ـ وقوله في الكشف ٥٧٠ : « وخفيت عليهم الخافية » وقوله فيه أيضاً ٥٧٥ : « وخفيت عليه الخافية » ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٤٢ : « وخفيت الخافية عليهم » .

٤ ـ وقوله في الكشف ٤٥٣ « توالت عليك الفُتُوق » وقولُه فيه أيضاً ٥٠٣ : « يكاد يتوالى على العادّ الفُتُوق » ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٤٠٥ : « توالت عليك الفتوق » وقوله فيه أيضاً ٩٦٠ : « حتى لاتتوالى عليك الفتوق » وقوله فيه أيضاً ٥٠٣ : « يتسع على العادّ الخرق اتساعه على الراقع » . وفي الكتابين من ذلك أشياء أُخر غير قليلة يغني ماذكرته عن التكثر بذكرها .

● الأمر الثالث : كنايةُ المؤلف في كتبه عن أبي علي الفارسي بـ « الفارس » و « فارسهم » ، وتعبيرُه عن بعض الأعلام بغير المشهور المتعارف عليه .

أما الكناية عن أبي علي الفارسي بـ « الفارس » فجاءت في الكشف ٤١٩ ، ٤٧٤ ، ٦١٥ ، ٦٦٥ ، ٩٠٧ ؛ وجاءت في شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر و ٦١ / ١ و ٦٢ / ٢ و ٨٦ / ٢ ؛ وجاءت في الكتاب الآخر المطبوع ٨٧١ وفي مواضع أُخر كثيرة إلا أن الناسخ أو المحقق جعلها « الفارسيّ » وهي نسبة أبي علي ، انظر الكتاب الآخر المطبوع ٤٢ ، ١٢١ ، ٢٦٦ ، ٥٣١ ، ٥٩٣ ، ٦٢٧ ، ٧٤٨ ، ٩٠٠ وغيرها . والصواب فيها جميعاً

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« الفارس » ، فإن جامع العلوم لم يذكر أبا علي بنسبته في الكشف وشرح اللمع أيضاً .

وأما الكناية عنه بـ « فارسهم » فجاءت في الكشف ٥٢ ، ٣٣٣ ، ٤١٩ ، ٤٦٨ ، ٤٧٤ ، ٥١١ ، ٥٢٧ ، ٥٦٤ ، ٦١١ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦٤٠ ، ٦٦٦ ، ٧١٨ ؛ وفي شرح اللمع ، اللوح ٦٧ / ١ و ٨٦ / ١ و ١٢٢ / ١ و ١٥٠ / ١ ؛ وفي الكتاب الآخر المطبوع ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٩٢٩ . وكنى عنه بـ « فارس الصناعة » فيه ، ٥٥٧ ، ٩٥٩ .

وأما التعبير عن بعض الأعلام بغير المشهور المتعارف عليه = فمن ذلك

١ ـ أنّ أبا الفتح بن جني لايُذكر في الكشف والكتاب الآخر المطبوع إلا باسمه « عثمان » . جاء ذلك في الكشف ٩٩ ، ٣٤٩ ، ٣٩٧ ، ٤٥٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٦٤١ ، ٦٦٠ ، ٨٠٨ ، ٨٤٢ ؛ وجاء ذلك في الكتاب المطبوع ٢٢ ، ٢٩ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٧١ ، ١٨٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٦٣٥ ، ٦٤٥ ، ٧٣٤ ، ٧٨٤ ، ٨٩١ ، ٩٣١ ، ٩٣٣ ، ٩٣٩ وما أعرف هذا في غيرهما .

٢ ـ وأنّ حمزة بن حبيب الزيات كثيراً مايذكر في الكتب الثلاثة بنسبته « الزيات » من ذلك ماجاء في الكشف ٢١٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٤ ، ٤٩٥ ، ٦٠٧ ، ٦٢٢ ، ٦٥٤ ، ٦٧٦ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٨٢٢ ، وفي شرح اللمع ، اللوح ١١ / ٢ ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٣٦٤ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣ وما أعرف هذا في غيرها .

٣ ـ وأن أبا حاتم السجستاني كثيراً مايذكر في الكتب الثلاثة باسمه « سهل » من ذلك ماجاء في الكشف ٤٦٨ ، ٦١٢ ، ٧٦٥ ، ٨٠٣ ، وشرح اللمع ، اللوح ٤٩ / ٢ و ٥٩ / ١ ، والكتاب الآخر المطبوع ٩٥٩ وما أعرف ذلك في غيرها .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وفي الكتب الثلاثة من ذلك أشياء كثيرة يغني ماذكرته عن التكثّر بذكرها .

● الأمر الرابع : نَبْزُه بعض أهل العلم بقوله « شارحكم » أو « شارحهم » أو « الشارح » أو « الشارحان » وتحامُلُه عليه وعلى من يذكره بنسبته « الرازيّ »[١٨] .

أما من نبزه بـ « شارحكم » فذكره في الكشف ١٤٤ ، ٤٨٩ ، ٥٠٥ ، ٦٣٨ ، ٧٤٨ ، ٨١٦ ، ٩٢٦ ، وذكر « شارحهم » ص ٦٩٥ ، و « الشارح » ص ٣٨٠ ، ٤٨٤ ، و « الشارحين » ص ٨٥٥ ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ذكر « شارحكم » ص ٢٧٩ ، ٥٩٠ ، ٨٦١ .

وأما « الرازي » فذكره في الكشف ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٥٢٨ ، ٦٥٦ ، ٧٣٠ ، ٨٠٨ ، وفي شرح اللمع ، اللوح ٥٠ / ٢ ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ص ١٦ (انظر الحاشية) ، ٢٤٩ ، ٤٧٦ .

هذه الأمور الأربعة التي ذكرناها تقطع بأن مؤلف « الكشف » و « شرح اللمع » ـ وهو جامع العلوم الأصبهاني ـ هو مؤلف الكتاب الآخر المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » .

٢

تحقيق اسمه والقطع بأنه « الجواهر »

أما اسم هذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزجاج » فهو « **الجواهر** » غير شكّ . وذلك أني رأيت المؤلف في

---

(١٨) جاء بهامش نسخة الأصل من الكشف ص ٨٥٥ عند قول جامع العلوم : « وقول شارحيكم » مانصُّه : « يعني أبا مسلم والمرزوقي » . وأبو مسلم هو محمد بن علي بن محمد بن مهربزد الأصبهاني النحوي المفسر (ت ٤٥٩ هـ) ، ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء =

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« الكشف » يحيل في غير موضع منه على كتاب له بهذا الاسم [معقود بأبواب ، وكلٌّ ماأحال عليه من أبوابه ومسائله مما اشتمل عليه هذا الكتاب][١٩] . وهذا جميع[٢٠] ماوقفت عليه من ذلك :

١ ـ قال في كلامه على قوله تعالى : ﴿ ولا تُؤمِنُوا إلاّ لِمَنْ تَبِعَ دِينكُم قُلْ إنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ أنْ يُؤتَى أحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُم أوْ يُحَاجُّوكُم عِنْدَ رَبِّكُم ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] ص ١٧٤ ـ ١٧٥ : « ... وقيل في قوله ﴿ إلا لمن تبع دينكم ﴾ : إنّ اللام زيادة ، وهو استثناء مقدم ، والتقدير : لاتؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ماأوتيتم إلا من تبع دينكم . وقد ذكرنا في الجواهر هذا بأتمّ من هذا » .

[وقد بسط القول في هذه الآية في الباب الرابع الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » من هذا المطبوع باسم إعراب القرآن ص ١١٢ ـ ١١٣ ، واختار في تأويلها الوجه الذي ذكره ههنا ، ثم عاد فذكره في « باب ماجاء في التنزيل من التقديم والتأخير » ص ٦٧٦ . وقد ألمّ بأشياء فيها ص ٢٦ ، ٥٩ ـ ٦٠ ، ٣٧٥ ، ٦١٧ ، ٩٤٧][١٩] .

= ١٨ / ١٤٦ ـ ١٤٧ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٤٩ ـ ٥٠.وأما المرزوقي فهو أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصبهاني (ت ٤٢١ هـ) صاحب شرح ديوان الحماسة ، ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٧٥ ـ ٤٧٦ . وربما كان المعني بـ « شارحكم » و « شارحهم » ـ يعني شارح أهل أصبهان ـ أبا مسلم .

وأما الرازي فهو أبو الفضل الرازي كما جاء بهامش الأصل ص ٣٧٦ . وهو عبد الرحمن بن أحمد أبو الفضل الرازي المقرئ أحد الأعلام وشيخ الإسلام ، له تصانيف كثيرة منها جامع الوقوف واللوامح في شواذ القراءات (ت ٤٥٤ هـ) ، ترجمته ومصادرها في معرفة القراء الكبار ١ / ٤١٧ ـ ٤١٩ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ١١٦ .

(١٩) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ٩٤] .

(٢٠) ذكرها الأستاذ النفاخ جميعاً إلا النصوص ذوات الأرقام ٣ ، ٤ ، ٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٢ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ وتِلْكَ حُجَّتُنا آتَيْنَاها إبْرَاهِيمَ على قَوْمِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ٨٣] ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ : « ﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ حجتنا ﴾ خبره . وظاهر النص يعطيك أن قوله ﴿ على قومه ﴾ من صلة ﴿ حجتنا ﴾ أي : وتلك حجتنا على قومه . وهذا إذا رُوجعوا فيه قالوا : إن قوله ﴿ آتيناها ﴾ من صفة « الحجة » ، والصفة لاتفصل بين الصلة والموصول ، فينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف هذا الظاهرُ تفسير له . ـ هكذا في نسخة الأصل التي قرأها على المصنف داخل في « الحجة » ـ .... إمَّا[٢١] أن يكون خبراً آخر ، أو يكون على إضمار « قد » في موضع الحال ، وكلاهما لايفصل بين المصدر وصلته . قال : ويكون أن يكون التقدير : تلك حجتنا حجةً آتيناها ، فـ « حجة » المنصوبة حال و « آتيناها » من صفته . هكذا نقل عن أبي علي غلامُه . ونقل عنه أيضاً أن « حجة » محذوفة ، أي تلك حجتنا حجة آتيناها إبراهيم على قومه ؛ وهو أيضاً فصل بين الصلة والموصول . ويجوز أن يقدّر : وتلك حجتنا معطاة إبراهيم حجة على قومه ، فتضمر « حجة » منصوبة على الحال أي وتلك حجتنا في حال كونها حجة على قومه . وقد ذكرناه في الجواهر » .

[وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الباب الحادي والثلاثين الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من حذف « أن » وحذف المصادر والفصل بين الصلة والموصول » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٦٣٥ ـ

---

(٢١) أخشى أن يكون سقط بين قوله « هذا الظاهر تفسير له » و « إما أن يكون » شيء من كلام المؤلف ، والكلام مضطرب . وقوله « هكذا ... في الحجة » أغلب الظن أنه مقحم . انظر التعليق على النص في موضعه من الكشف .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٦٣٦ وحكى فيه ماأصابه من كلام أبي علي فيها ومانقله أبو الفتح عن أبي علي . ودفع المؤلف ثمة ماذهب إليه أبو علي فيما حكاه عنه ابن جني من أن الفصل بين الصلة والموصول بالحال يجوز لأن « الحال تشبه الظرف وقد يجوز في الظرف مالا يجوز في غيره » قال المؤلف « والفصل بين الموصول والصلة لايجوز بالظرف ولا غيره » . إلا أن المؤلف لم يذكر ثمة الوجه الأخير الذي ذكره هنا في « الكشف » ، والظاهر أنه المختار عنده لخلوّه من الفصل][٢٢] .

٣ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ ﴾ [سورة الأنفال : ١٢] ص ٣٤٦ : « قيل أي فاضربوا الأعناق ، و « فوق » صلة . وعنده أن التقدير فاضربوا الرؤوس فوق الأعناق ، فحذف المفعول . وقد ذكرته في الجواهر بأتمّ من هذا » .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الباب العشرين الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين .... » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤ . وذكر ثمة وجهين في تأويل الآية : أحدهما أن يكون المفعول محذوفاً ، وأجاز أن يكون التقدير فاضربوا فوق الأعناق الرؤوس ، فحذف ؛ وأن يكون التقدير : مكاناً فوق الأعناق فحذف المفعول وأقيمت صفته مقامه . والوجه الثاني : أن يجعل « فوق » مفعولاً على السعة . ولم يذكر ثمة الوجه الأول الذي ذكره هنا في الكشف .

٤ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُم لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾ [سورة الكهف : ١٢] ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥ : « .... و « ما » في قوله

(٢٢) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ٩٤ ـ ٩٥] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

﴿ لما لبثوا ﴾ إن شئت كانت مصدرية وإن شئت كانت موصولة على تقدير : لما لبثوا فيه ، فحذفت « فيه » . وقد عُدَّ لك في الجواهر مع أمثاله في حذف الجار والمجرور من الصلة . وقد قالوا : لايجوز ذا » .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الباب الخامس عشر الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٣١٥ وعدَّد ثمّة ٣١٥ ـ ٣١٩ الآيات التي حذف فيها الجار والمجرور من الصلة .

٥ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ وأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي ﴾ [سورة طه : ١٤] ص ٥٢٨ : « أي لتذكرني ، فأضافه إلى المفعول وحذف الفاعل . وإن شئت : لأذكرك ، فحذف المفعول واقتصر على الفاعل . وكلاهما شاع في التنزيل ، وقد عددنا ذلك في الجواهر » .

[وماذكر أنه عدَّه في « الجواهر » قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٤٥٩ وما بعدها . وذلك في الباب العشرين الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين ، وتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول ، وأحوال الأفعال المتعدية إلى مفعوليها ، وغير ذلك مما يتعلق به » . وقد ذكر فيه ص ٤٦٠ هذه الآية في جملة ماذكر من ذلك ، وقال في تأويلها نحو ماقال في الكشف][٢٣] .

٦ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لي صَدْرِي ويَسِّرْ لي أَمْرِي ﴾ [سورة طه : ٢٥ ـ ٢٦] ص ٥٣١ : « عدَّى ﴿ يسِّر ﴾ إلى الياء باللام ، وإلى ﴿ أمري ﴾ بغير واسطة . وهذا عكس ماجاء في قوله : ﴿ ونُيَسِّرُكَ لليُسْرَى ﴾ [سورة الأعلى : ٨] و ﴿ فسَنُيَسِّرُه لليُسْرى ....

(٢٣) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ٩٥]

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

فسَنُيَسِّرُهُ للعُسْرَى ﴾ [سورة الليل : ٧ ـ ١٠] . ولو كان على ذا القياس لقال : يسرني لأمري ، أو قال هناك على هذا القياس : ونيسر لك اليسرى وسنيسّر له اليسرى وله العسرى ؛ فثبت أن الأمرين جائزان . فمن هناك اختلفوا في قوله ﴿ ثمَّ السبيلَ يسَّره ﴾ [سورة عبس : ٢٠] : فقال قائلون : إن التقدير : يسره للسبيل ، فحذف اللام ، والهاءُ كناية عن المخلوق من النطفة . وقال قائلون : إن التقدير : ثم السبيل يسره له ، يعني للمخلوق من النطفة ، فحذف الجار والمجرور ، والهاء كناية عن ﴿ السبيل ﴾ على هذا . ويكون نصب ﴿ السبيل ﴾ من باب قولِه : ﴿ وأمَّا ثمودَ فَهَدَيْنَاهم ﴾ [سورة فصلت : ١٧] وقوله : ﴿ وإيّايَ فارْهَبُونِ ﴾ [سورة البقرة : ٤٠] . وقد ذكرنا نظائر هذا في الجواهر » .

وقد ذكر المؤلف نظائر هذه الآية في « باب ماجاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٣٠٩ ـ ٣٥١ ، لكن فاته أن يذكر هذه الآية فيه . وقد ذكرها في « باب ماجاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » ص ١١٩ ـ ١٢٠ منه ، وذهب ثمة إلى أن حملها على تقدير حذف الجار والمجرور أحسن . والظاهر أنه أراد كلا البابين .

٧ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ قال عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي في كِتَابٍ لايَضِلُّ رَبِّي ولا يَنْسَى ﴾ [سورة طه : ٥٢] ص ٥٣٣ ـ ٥٣٤ : « ..... وأما قوله ﴿ لايضل ربي ﴾ فلك فيه تقديران : أحدهما .... والتقدير الثاني في قوله ﴿ لايضل ربي ﴾ : أي لايضل ربي عنه ، فحذف الجار والمجرور كما حذفهما من قوله ﴿ واتّقُوا يَوْماً لاتَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [سورة البقرة : ٤٨] أي : فيه ، وقال : ﴿ كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

غَيْرَهَا ﴾ [سورة النساء : ٥٦] أي : كلما نضجت جلودهم منها ، وقال : ﴿ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وشِمالٍ كُلُوا مِن رِزْقِ رَبِّكُم ﴾ [سورة سبأ : ١٥] أي : كلوا منها ، وقال : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ ﴾ [سورة صٓ : ٥٠] أي : الأبواب منها ، وقال : ﴿ فَإِنَّ الجَحِيمَ هِيَ المأْوَى ﴾ [سورة النازعات : ٣٩] أي هي المأوى له ، فحذف الجار والمجرور . وقد عددت ذلك في الجواهر ، وذكرت أن الحذف من الصفة كالحذف من الصلة ، ألا تراه شاع في التنزيل كما شاع في الصلة . وفي الكتاب خلاف هذا لأنه كأنه يشير إلى أن حذفه من الصفة كحذفه من الخبر ، وليس الأمر كذا في الصفة ، لأنه قد كثر في الصفة .... » .

[وهذا نصٌّ صريح في أنه عقد في « الجواهر » باباً عدَّ فيه هذه الآي ونظائرها مما حذف فيه الجار والمجرور ، وذكر فيه أن حذف العائد من جملة الصفة على الموصوف كحذفه من جملة الصلة ، بخلاف ماذهب إليه سيبويه . وهذا مانجده بتمامه في الباب الذي أسلفت أنه عقده في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » لـ « ماجاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » ص ٣٠٩ ـ ٣٥١ . وقد تطرق فيه إلى المسألة المذكورة ص ٣١٢ ـ ٣١٤ ، ٣٣٠ ـ ٣٣١][٢٤] . وعدَّ فيه هذه الآيات التي ذكرها ههنا ص ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، وفاته أن يذكر فيه آية سورة طه ، بيد أنه تطرق إلى المسألة المذكورة مرة أخرى في الباب الحادي والثمانين الذي عقده في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » لـ « ماجاء في التنزيل وظاهره يخالف مافي كتاب سيبويه » ص ٩٠٥ ـ ٩١٩ وذكر فيه هذه الأية ، أعني آية سورة طه ، وذكر معها آية سورة النساء وسبأ و ص ،

(٢٤) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ٩٨] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ص ٩١١ .

٨ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ فأُولئك لَهُم الدَّرَجاتُ العُلَى . جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [سورة طه : ٧٥ ـ ٧٦] ص ٥٤٣ : « .... و ﴿ الدرجات ﴾ مرتفعة بالظرف بلا خلاف بين سيبويه وصاحبه[٢٥] ، لأن الظرف جرى خبراً على المبتدأ وهو ﴿ أولئك ﴾ ، فلا بد وأن يرفع[٢٦] يرفع مابعده . وقد عددنا هذا في جملة مايرتفع بالظرف في الجواهر » .

وقد عقد المؤلف في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » الباب الحادي والعشرين لـ « ماجاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع مابعدهن بهن على الخلاف وما يرتفع مابعدهن بهن على الاتفاق » ص ٥١١ ـ ٥٣٨ . وقد فاته أن يذكر هذه الآية فيما عدده هناك من الآي .

٩ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ فإذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٧] ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧ : « .... فأما إعراب قوله ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ فـ ﴿ هي ﴾ ضمير القصة والحالة في موضع الرفع بأنها مبتدأة ، وقوله ﴿ أبصار الذين كفروا ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ شاخصة ﴾ ، والجملة تفسير قوله ﴿ فإذا هي ﴾ أي القصةُ والحالة أن أبصار الذين كفروا شاخصة ... وأما العامل في قوله ﴿ فإذا هي ﴾ فقوله ﴿ شاخصة ﴾ وقد ذكرته في الجواهر » .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » في الباب السابع والثلاثين الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من التقديم والتأخير » ص ٧٠٥ منه . وكلامه فيها نحو كلامه في الكشف ، وقال

---

(٢٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش .

(٢٦) كذا وقع بإقحام الواو .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ههنا في العامل في «إذا»: «... والعامل في ﴿إذا﴾ قوله ﴿شاخصة﴾. ولولا أنّ « إذا » ظرف لم يجز تقديم مافي حيز ﴿ هي ﴾ عليها ، لأن التفسير لايتقدم على المفسّر ، ولكن الظرف يلغيه الوهم ... » .

و « إذا » في الآية للمفاجأة ، وهي ظرف عند المؤلف ، وصرح في الجواهر « المطبوع باسم إعراب القرآن ص ٨٨٩ » بأنها من ظروف المكان ، وهو ماعزي إلى أبي علي وابن جني وابن الخياط وهو ظاهر قول المبرد ؛ وعزي إلى الرياشي والزجاج أنها ظرف زمان ، وإلى الأخفش أنها حرف ووافقه الكوفيون وغيرهم . انظر كلامهم في « إذا » هذه في المقتضب ٢ / ٥٧ ـ ٥٨ و ٣ / ١٧٨ ، ٢٧٤ ، وشرح الكافية ١ / ١٠٣ ـ ١٠٤ و ٢ / ١١٢ ، وشرح المفصل ١ / ٩٤ ـ ٩٥ و ٤ / ٩٨ ـ ٩٩ ، والمغني ١٢٠ ـ ١٢١ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٢ ـ ١٨٣ .

١٠ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٤] ص ٥٦٨: «الكاف من صلة ﴿نعيده﴾ وإن كان متقدماً. وقد تقدم مثل هذا في قوله تعالى﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُم رَسُولاً منكم ﴾ [سورة البقرة : ١٥١] ، وقال : ﴿ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] . فهذه الكافات الثلاثة من صلة مابعدها . وربّما يُسمح له برابع على أحد الأقوال ، وهو قوله ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ﴾ [سورة الأنفال : ٥] . وقد عددناها لك في التقديم والتأخير في الجواهر » .

وهذا نصٌّ صريح في أنه عقد في الجواهر باباً للتقديم والتأخير عدّ فيه هذه الآي . [وفي هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » هذا الباب الذي أحال عليه ، وقد أفرده لـ « ماجاء في التنزيل من التقديم والتأخير وغير ذلك » وهو الباب السابع والثلاثون منه ، ص ٦٧٥ ـ ٧٣٥ . وقد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ذكر فيه آيتي سورة البقرة ، ص ٦٧٥ ، وآية سورة الأنفال ، ص ٧٠١ ، وفاته أن يذكر فيه آية سورة الأنبياء ، وقد ذكرها ص ٢٨٨ في الباب الرابع عشر الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » ونصّ على وجه التقديم والتأخير فيها ؛ كما ذكر هنا آية سورة الأنفال وآية سورة البقرة : ١٥١ ، وذكر معها آية أخرى من باب التقديم والتأخير ، وهي قوله تعالى : ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ [سورة الأعراف : ٢٩] ، وقد فاته ذكرها في الباب السابع والثلاثين الذي عقده للتقديم والتأخير ، ولم يتكلم عليها في الكشف .

وقد تكلم المؤلف في الكشف على الآية ١٥١ من سورة البقرة ، ص ٨٤ ـ ٨٥ ، وعلى الآية ٢٨٢ منها ، ص ١٤٥ ، وآية سورة الأنفال ، ص ٣٤٥][٢٧] .

١١ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ فإنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُم على سَوَاءٍ ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٩] ص ٥٧٠ : « الجار والمجرور في موضع الحال من الفاعلين والمفعولين جميعاً ، لأنهم قالوا في التفسير : فقل آذنتكم فاستوينا نحن وأنتم ، فيكون الحال من الفريقين . ولا أدري بأي الأمرين تُلِحُّ عليّ : أبكونِ الجار والمجرور حالاً ، أم بكونِ حال واحدة عن صاحبين ؟ وكلا الأمرين عُدَّ لك في الجواهر ، من قوله ﴿ فأتت به قومها تحمله ﴾ [سورة مريم : ٢٧] ، وقوله : ﴿ يُغْشِي الليلَ النهارَ يَطْلُبُه حَثِيثاً ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] ، فهذان موضعان ، وهذا الثالث ، والرابع نظير هذا في الأنفال [٥٨] من قوله ﴿ وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً فانْبِذْ إلَيْهِم على سَوَاءٍ ﴾ ».

---

(٢٧) عن الأستاذ النفاخ ، بتصرف [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ١٠٠] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وظاهر قوله « وكلا الأمرين عُدَّ لك في الجواهر » أنه عقد فيه باباً لما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال ، وباباً لما جاء في التنزيل ويكون الحال عن صاحبين ، ذكر فيهما الآي التي ذكرها ههنا . ههنا .

وقد عقد المؤلف الباب الثاني عشر من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٢٥١ ـ ٢٧٣ لـ « ماجاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » ، وذكر فيه آيتي سورة الأنبياء والأنفال ، ولم يذكر آيتي سورة مريم والأعراف ، لأنهما ليستا من هذا الباب .

ولم يعقد فيه باباً لما جاء في التنزيل ويكون الحال عن صاحبين . وأغلب الظن أن المؤلف سها فظن أنه قد ذكر ذلك في باب عقده له ، وإنما ذكر ذلك عرضاً ؛ فقد ذكر في آيتي سورة الأنبياء والأنفال الوجه الذي ذكره هنا ، وهو أن يكون الجار والمجرور في موضع الحال وأن الحال عن صاحبين ، ثم ذكر ثلاثة شواهد من الشعر جاءت الحال فيها من الفاعل أو من المفعول أو منهما جميعاً ، أي من صاحبين .

وقد تكلم المؤلف في الكشف ، ص ٥١١ على آية سورة مريم وعلى آية سورة الأعراف ، ص ٣٢٢ ، وذكر فيهما جواز كون الحال عن أحد الصاحبين أو عنهما جميعاً .

١٢ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَه مَنْ في السَّمَوات ومَنْ في الأَرْضِ والشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ والجِبَالُ والشَّجَرُ والدَّوَابُّ وكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ﴾ [سورة الحج : ١٨] ص ٥٧٧ ـ ٥٧٨ : قال ابن عباس : التقدير : وكثير من الناس في الجنة . فعلى هذا يكون خبر المبتدأ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

محذوفاً . وإنما قال هذا ليطابق قوله ﴿ وكثير حقّ عليه العذاب ﴾ [١٨] ولأنك إذا حملت قوله ﴿ وكثير من الناس ﴾ على قوله ﴿ من السموات ومن في الأرض ﴾ كان كالتكرار ، لأن مَن في الأرض من الناس . فوجب أن يحمل على الابتداء دون العطف ، وقد ذكرته بأتمّ من هذا في الجواهر » .

[وقد ذكر هذه الآية في « باب ماجاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢ « وقد استوفى الكلام فيها بأتمّ مما ذكره في الكشف][٢٨] .

١٣ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ تُنْبِت بالدُّهْن ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٠] ص ٥٩٢ : « و ﴿ تَنبُتُ ﴾ . فمن فتح التاء كان الباء للتعدية . ومن ضمّ التاء فله وجهان : أحدهما : أن يكون « نبت » و « أنبت » بمعنى واحد .... والثاني : أنّ الباء زيادة ، أي تُنبت الدهنَ ، وقيل : الباء للحال ، وحذف المفعول من « تنبت » أي تنبت ماتنبته ومعه الدهن . وقد عددنا لك ذلك في الجواهر » .

وما ذكر أنه عَدّه في الجواهر قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » في الباب السادس والثلاثين الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من الحروف الزائدة في تقدير وهي غير زائدة في تقدير آخر » ص ٦٦٧ ـ ٦٧٤ . وقد ذكر فيه ص ٦٧١ هذه الآية في جملة ماذكر من ذلك ، وأجاز ثمة أن تكون الباء زائدة وأن تكون للحال .

١٤ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ فاسْأَلِ العادِّينَ ﴾ [سورة المؤمنون : ١١٣] ص ٦٠٢ : « بالتشديد قراءة الجمهور ، وهو من العَدّ والحصر . ورواه

(٢٨) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ١٠٣] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بعضهم ﴿ فاسأل العادِين ﴾ بالتخفيف ، وهو جمع « عاديّ » من قولهم « بئر عادِيَّةٌ » : إذا كانت قديمة . فلما جمع بالواو والنون حذفت منه ياء النسب ، وصار الجمع عوضاً عن ذلك . وفي التنزيل : ﴿ سلام على إلْيَاسِين ﴾ [سورة الصافات : ١٣٠] وهو جمع « إلْيَاسِيّ » ، وفيه : ﴿ ولو نزلناه على بعض الأعجمين ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٨] وهو جمع « أعجمي » وليس بجمع « أعجم ، لِمَا ستراه هناك . وربما يُعَدّ لك الجمع الذي صار عوضاً عن نقصان لحق الكلمة في الجواهر » .

[وما ذكر أنه ربّما يعدُّه في الجواهر قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٨٦٠ في الباب الحادي والسبعين الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل وقد حذف منه ياء النسب » ، ولم يذكر فيه إلا هذه الآيات الثلاث التي ذكرها ههنا . بيد أنه سقط منه صدر الكلام على قراءة التخفيف في هذه الآية ، أعني آية سورة المؤمنون ؛ فقد أوردها في هذا الباب وذكر فيها وجهاً ليس منه ، وهو أن يكون « العادِين » جمع « عادّ » لكن أبدل من حرف التضعيف ياء ، فلا بد أن يكون قد قدّم قبله في تأويل هذه القراءة نحو ماقاله في الكشف][٢٩] .

١٥ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ فأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّين حَنِيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتي فَطَرَ النَّاسَ عليها ..... مُنيبِينَ إلَيْهِ ﴾ [سورة الروم : ٣٠ ـ ٣١] ص ٦٧٤ : « ... أي الزموا فطرة الله ، فهو نصب على الإغراء . ﴿ منيبين إليه ﴾ حال من قوله « أقم » .... ويجوز أن يكون حالاً من « الزموا »[٣٠] ، فيكون العامل وصاحب الحال جميعاً مضمَرين ، كقوله :

---

(٢٩) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ١١١] .

(٣٠) أي من الضمير الذي فيه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

﴿ فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٩] ، والتقدير : فإن خفتم فصلُّوا رجالاً أو ركباناً . وقد قلنا في الجواهر في قوله ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣] : إن التقدير : فمن اضطر فأكل غير باغ ولا عاد ، فأضمر العامل وصاحب الحال ، وأضمر مفعول ﴿ باغ ﴾ . ومن قال : إن التقدير : فمن اضطر غير باغ ولا عاد فأكل = جعل ﴿ غير باغ ﴾ ـ حالاً من الضمير في ﴿ اضطر ﴾ وأضمر « أكل » بعد مامضى الكلام بصاحب الحال والحال جميعاً » .

[وهذان الوجهان اللذان نصَّ أنه ذكرهما في الجواهر في توجيه قوله تعالى ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ قد بسطهما في « باب ماجاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين ... » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص ٤٨٦ ـ ٤٨٩ ، وأسهب في الاحتجاج لاختيار الوجه الأول . وكان قد ألمَّ بذكرهما في الباب الأول الذي عقده لـ « ماورد في التنزيل من إضمار الجمل » ص ١٣ ، ثم ذكر الأول منهما فيه ص ٢٠ ـ ٢١ أيضاً ، وأشار في كلا الموضعين إلى ماسيأتي من كلامه في « حذف المفعول » .][(٣١)]

١٦ ـ وقال في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [سورة الزمر : ٦٤] ص ٧٤٧ ـ ٧٤٨ : قالوا : التقدير : أتأمروني أن أعبد غير الله ، فيكون نصب ﴿ غير ﴾ بـ ﴿ أعبد ﴾ وقد حذفت « أن » من ﴿ أعبد ﴾ ..... والذي ذهب إليه أبو علي في « شرح الكتاب » هو الصواب الذي لايجوز غيره .... وذلك لأنه قال : إن قوله ﴿ تأمروني ﴾ يقتضي مفعولين ، والياء المفعول الأول ، و ﴿ غير ﴾

(٣١) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ١٠٣ ـ ١٠٤] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مفعول ثان ، و ﴿ أعبد ﴾ في تقدير « أن أعبد » في موضع البدل من ﴿ غير ﴾ على تقدير : أتأمروني بغير الله أن أعبد ... قلتُ : وأظنني عددتُ لك ماجاء من « أن » وهو محمول على البدل مما قبله ، فاطلبه في الجواهر ..... » .

وما ظنّ أنه عَدَّه في الجواهر فأحال عليه قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ، [فقد عقد الباب الرابع والعشرين منه لـ « ماجاء في التنزيل وقد أبدل الاسم من المضمر الذي قبله والمظهر على سبيل إعادة العامل ، أو تبدل « أنْ » و « أنّ » مما قبله » ص ٥٧٧ ـ ٥٩٥ وعَدّ في مواضع متفرقة منه ماجاءت فيه « أنْ » مبدلة مما قبلها . ولم يذكر فيه هذه الآية ، وأكبر الظن أنه لم يذكرها لأنّ « أنْ » مضمرة لامظهرة . وكان قد استشهد بهذه الآية ص ٤٤١ على حذف « أن » من غير ما عوض عنها ، ثم ذكرها في باب « ماجاء في التنزيل من حذف « أن » وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة والموصول » ص ٦٣١ ـ ٦٣٢ فحكى أقوالهم فيها ولم يذكر قول أبي علي الذي رأى في الكشف أنه « الصواب الذي لايجوز غيره »][٣٢] ثم ذكر وجوه القراءة في « تأمروني » فيه ص ٨٥١ ـ ٨٥٢ ، ٩٥٥ .

تلك ستة عشر موضعاً من « الكشف » أحال فيها المؤلف على كتابه « **الجواهر** » ، وكلُّ ماأحال عليه من أبوابه ومسائله قد جاء في هذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن » .

إنّ هذه النقول تحمل على القطع بأنّ الاسم الصحيح لهذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » إنما هو « **الجواهر** » بلا ريب . وهو ماقلناه في

(٣٢) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ١٠٤ ـ ١٠٥] .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

صدر كلامنا .

ولا يقدح في القطع بذلك أنّ لجامع العلوم كتاباً آخر اسمه « نتائج الصناعة » أحال عليه في ثلاثة مواضع من الكشف ، وهو أيضاً معقود بأبواب يشبه ماسماه المؤلف منها أبواباً من الجواهر ؛ فينشأ احتمال ـ وإن كان في غاية البعد والضعف ـ أن ربما كان هذا المطبوع هو « نتائج الصناعة » . فهما كتابان بينهما تقارب ، والذي بين أيدينا ـ وهو المطبوع باسم إعراب القرآن ـ هو « الجواهر » .

وقد عقد المؤلف في نتائج الصناعة باباً لـ « ماجاء وفيه باء الحال » أحال عليه في الكشف ٤٧٤ في كلامه على قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِم ﴾ [سورة الإسراء : ٧١] وفي هذا المطبوع ٢٥١ ـ ٢٧٣ مايشبه هذا الباب ، وهو الباب الثاني عشر الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » . وهو أوسع من الباب الذي عقده في النتائج وأشمل ؛ فقد ذكر فيه المؤلف ماجاء من ذلك والجارّ فيه باء الحال وماجاء من ذلك والجار فيه غيرها مثل : في ، وعلى ، وعن ، وإلى ، والكاف . ولم يذكر المؤلف في هذا المطبوع آية سورة الإسراء : ٧١ التي تكلم عليها في الكشف ، وأحال على كلامه عليها في النتائج .

وعقد في النتائج « باب زيادة لا » وصدره بكلام لأبي علي الفارسي ، أحال عليه في الكشف ٤٧٤ . وفي هذا المطبوع ١٣١ ـ ١٤٠ باب يشبه هذا الباب الذي في النتائج لكنه أوسع وأشمل ، وهو الباب الخامس الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل وقد زيدت فيه لا وما وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض ذا اتفاق » وصدره بكلام أبي علي .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وعقد فيه باباً ذكر فيه ماجاء في التنزيل من المصادر المؤكدة لما قبلها أحال عليه في الكشف ٤٧٦ في كلامه على قوله تعالى ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنا ﴾ [سورة الإسراء : ٧٧] . وعقد في هذا المطبوع ٧٦٧ ـ ٧٦٨ الباب الثالث والأربعين لـ « ماجاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضمر دل عليه ماقبله » . ولم يذكر فيه آية سورة الإسراء ولا آية سورة النحل : ٣٨ ﴿ بلى وَعْداً عليه حَقّاً ﴾ اللتين نصّ على أنه ذكرهما في النتائج فيما ذكره في هذا الباب .

وعقد فيه باباً يشبه الباب الثامن والثلاثين الذي عقده في هذا المطبوع ٧٣٦ ـ ٧٤٠ لـ « ماجاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم فيه جريه على غير من هو له ولم يبرز فيه الضمير وربما احتج به الكوفي » . أحال عليه في الكشف ٤٨٣ في كلامه على قوله تعالى ﴿ أَنَّ لَهُم أَجْراً حَسَناً . مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَداً ﴾ [سورة الكهف ٢ ـ ٣] .

ففيما ذكره المؤلف من أبواب نتائج الصناعة مايشبه أبواباً عقدها في هذا المطبوع ، وهو أوسع من النتائج وأشمل وأكبر ، وجميع ماأحال عليه المؤلف من أبواب « الجواهر » ومسائله ـ وهي الستة عشر موضعاً التي نقلناها من الكشف ـ مما اشتمل عليه هذا المطبوع .

فهذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن » المنسوب إلى الزجاج إنما هو « **الجواهر** » لجامع العلوم الأصبهاني غير شك .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net